الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتعاون مع فرقة البحث PRFU: تطور الرقابة الدستورية ودورها في حماية وسمو القاعدة الدستورية في الجزائر

تنظم ملتقى وطني عن بعد حول

المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة2020: تقليد أم تحول في العدالة الدستورية؟

يوم الثلاثاء 07 ديسمبر2021

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني:

أ.د القشي الخير، مدير جامعة سطيف2

المدير العام للملتقى الوطني:

أ.د بن اعراب محمد، عميد الكلية

رئيس الملتقى الوطني:

د. قرفور نبيل، جامعة سطيف

ديباجة الملتقى الوطني

يعد سمو القواعد الدستورية على سائر من بين المبادئ الهامة في مسار بناء دولة القانون، يشكّل الوثيقة الأسمى التي تحدد التنظيم السياسي في ممارسة السلطات وكذا الحقوق والحريات الأساسية للأفراد إلا أنه لا يمكن ضمان حماية مبدأ سمو الدستور دون تبني رقابة على القوانين. وقد تم تبني أسلوب الرقابة السياسية في الجزائر كأداة للرقابة على دستورية القوانين من خلال إنشاء المجلس الدستوري باعتباره هيئة مستقلة والذي اقترن تطوره بتاريخ الدساتير الجزائرية، فبعد إقراره في أول دستور جزائري لسنة 1963، لم يتضمن دستور 1976 الإشارة إلى المجلس الدستوري، غير أنه بعد الإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد لاسيما بعد دستور 1989 الذي كرس التعددية الحزبية السياسية وتبني مبدأ الفصل بين السلطات، تم إنشاء مجلس دستوري يتولى مهمة الرقابة الدستورية على القوانين بالإضافة إلى ممارسته لعدة مهام استشارية.

ويشكّل التأكيد على الرقابة الدستورية خطوة مهمة في إطار بناء دولة القانون، وهو ما تم تعزيزه بموجب دستور 1996 الذي أقر توسيع إختصاصات وصلاحيات المجلس الدستوري، في حين أن التعديل الدستوري 2016 أعاد النظر في تنظيم المجلس الدستوري سواء من حيث تشكيلته، مدة العهدة وكذا الشروط الواجب توافرها في الأعضاء. ورغم هذه الإصلاحات إلا أن أداء المجلس الدستوري كان محل العديد من الانتقادات مما دفع للمؤسس الدستوري الجزائري إلى إنشاء المحكمة الدستورية بموجب تعديل سنة 2020 باعتبارها مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور، كما خولها العديد من الإختصاصات لاسيما مهمة الفصل في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، والذي يندرج في إطار البحث عن أكثر فعالية ونجاعة في تنقية القوانين من العيوب التي قد تشوبها بعد دخولها حيز النفاذ. وهو ما من شأنه تحقيق مبدأ سمو الدستور.

إشكالية الملتقى الوطني

يكتسي موضوع المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 أهمية بالغة لاسيما وأن نظام الرقابة المعمول به في الدولة يعد من بين المعايير التي يستند إليها في تقييم العدالة الدستورية.ويتناول هذا الملتقى الوطني دراسة الإشكالية المحورية التالية:

"إلى أي مدى يساهم إنشاء المحكمة الدستورية في حماية القواعد الدستورية لإرساء معالم دولة القانون؟"وهل يعتبر هذا الإنشاء مجرد تقليد للأنظمة المقارنة التي تبنت الرقابة القضائية على دستورية القوانين أم تحول حقيقي نحو العدالة الدستورية؟

أهداف الملتقى الوطني

يهدف هذا الملتقى الوطني إلى دراسة النظام القانوني للمحكمة الدستورية التي استحدثها التعديل الدستوري لسنة 2020، من خلال الوقوف على مبررات التخلي عن نموذج المجلس الدستوري والإنتقال إلى المحكمة الدستورية، كما يهدف إلى ما يلي:

- استعراض تشكيلة المحكمة الدستورية ومدى تأثيرها على الإستقلالية العضوية والوظيفية.
- إبراز خصائص رقابة المحكمة الدستورية ومقارنتها بالمجلس الدستوري سابقا.

- دراسة آليات عمل المحكمة الدستورية والهيئات التي خولها الدستور ممارسة الإخطار، مع التطرق إلى قرارات عدم الدستورية وآثارها القانونية.
- التعرف على مختلف تجارب الأنظمة المقارنة في مجال المحاكم الدستورية (التجربة الأمريكية، المصرية، التونسية، المغربية، ...إلخ) للوقوف على نقاط التقاطع مع التجربة الجزائرية.

محاور الملتقى الوطني:

- ✓ **المحور الأول: تقييم تجربة المجلس الدستوري** (استقلالية المجلس الدستوري، آلية الإخطار،آلية الدفع بعدم الدستورية، كفيلة أداء المجلس الدستوري، ...)
- ✓ **المحور الثاني: الإطار التنظيمي للمحكمة الدستورية** (مبررات إنشاء المحكمة الدستورية، تشكيلة المحكمة الدستورية، استقلالية المحكمة الدستورية، ...)
- ✓ **المحور الثالث: آليات عمل المحكمة الدستورية** (نطاق عمل المحكمة الدستورية، الهيئات المخولة بالإخطار، قرارات المحكمة الدستورية، ...)
- ✓ **المحور الرابع: نماذج المحاكم الدستورية في الأنظمة المقارنة** (النموذج الأمريكي، النموذج المصري، النموذج التونسي، النموذج المغربي، النموذج الأردني ...)

الملتقى الوطني تحت إشراف أعضاء فرقة البحث:

تطور الرقابة الدستورية ودورها في حماية وسمو القاعدة الدستورية في الجزائر: د. قرقور نبيل رئيسا، ط.د تبينة حكيم عضوا، ط.د غشام خليل عضوا.

اللجنة العلمية للملتقى:

رئيس اللجنة: د. قرقور نبيل- جامعة سطيف 2

أعضاء اللجنة من داخل جامعة سطيف2

أ.د لشهب جازية صاش / أ.د كوسة عمار

أ.د بوجلال صلاح الدين/ أ.د. علواش فريد/ د. بن ورزق هشام/ د. بن ستيرة اليامين / د. كمال عبد الوهاب/د. شوقي سمر/د. فوادي عادل/ د. قدور طريف/ د. معمري نصر الدين / د.بوسعدية رؤوف / د. بوقرن توفيق/ د.آيت شعلال نبيل/ د. زرفان وليد /د. صلاب سيد علي/ د.عبولي منى/ د. بن عثمان فوزية/ د. بن بلقاسم أحمد/ د. دربال مديحة/ د. براهمة صورية /د. غربي نجاح د. ثوابتي ايمان ريمة سرور/ د. لعقابي سميرة /د. بشير الشريف خمس الدين سقني فاكية/د خرشي افلم/ د.خلاف وردة/د.هاكري سمية/ د. بن سهيل فصل/ د. صفو نرجس/ د. مملول سمية/د. لحول سعاد/ د. بوخالفة فيصل/د. بن خناف منال/ د.بوقندول سعيدة/ د. مدري سلمى/ د. قرماش كاهية/ د.واسع شهيرة/ أ. قاسم لامية

أعضاء اللجنة العلمية من خارج الكلية

أ.د شوقي يعيش تمام جامعة بسكرة/ أ.د محمد خليفة جامعة عنابة/ د. جغام محمد جامعة بسكرة/ د. بوتواس ابتسام-جامعة خنشلة د. هشام مسعودي جامعة [illegible]/د. شهيرة بولحية المركز الجامعي بريكة /د. دريد كمال جامعة أم البواقي/ د. خلاف فاتح - جامعة جيجل/د. لمزردي مفيدة - المركز الجامعي ميلة/ د. ولد أحمد تنهنان - جامعة تيزي وزو/د.عزيزة شيري -جامعة بسكرة/ د.نوارة ثريعة - جامعة بومرداس

رئيسا اللجنة التنظيمية للملتقى:

د.رمازنية سفيان /أ.عبد الحليم غمجاتي

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

ط.د تبينة حكيم -ط.د غشام خليل - د. قردوح رضا - أ. رؤوف منصوري-.أ. بوصبع ريمة- أ.ذيب زكرياء-أ.عيدون الحامدي- أ.عبد الفتاح بلهامل

شروط المشاركة

- تكتب المداخلة وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها باللغة العربية مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة بلغة أجنبية في شكل ملف Word بخط Simplifiedarabic 14 باللغة العربية وخط Times New Roman باللغة الأجنبية، على أن تكون الهوامش آلية في آخر البحث.
- أن لا يقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة ولا يتجاوز 20 صفحة بما فيها الهوامش وقائمة المراجع.
- أن تكون المداخلة ضمن محاور الملتقى مع تحديد محور المشاركة، أن لا تكون المداخلة منشورة أو تم المشاركة بها في تظاهرات علمية سابقة.
- تقبل المداخلات المشتركة.ترفق المداخلة بكافة المعلومات (الاسم واللقب، الرتبة، الجامعة....)

مواعيد مهمة:

❖ آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: **2021-11-23**

❖ تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: **2021-11-30**

ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني التالي:

projetprfu19@gmail.com